


الجريدة الرسمية
للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الاحد ١ ذو الحجة سنة ١٣٩١ هـ . الموافق ١٦ كانون ثاني سنة ١٩٧٢ م . العدد ٢٣٤١

الفرس

صفحة		
٧١	نظام رقم (١) لسنة ١٩٧٢	نظام صندوق المنح الدراسية الجامعية للقوات المسلحة الاردنية
٧٦	نظام رقم (٢) لسنة ١٩٧٢	نظام بلدية الطرة
٩٤	نظام رقم (٣) لسنة ١٩٧٢	نظام معدل لنظام علاوات موظفي وكالة الانباء الاردنية
٩٥	نظام رقم (٤) لسنة ١٩٧٢	نظام معدل لنظام الاسكان لموظفي البنك المركزي الاردني ومستخدميه
٩٦	نظام رقم (٥) لسنة ١٩٧٢	نظام معدل لنظام سوق الجملة المركزي للخضار والفواكه في عمان
٩٧	امر دفاع رقم (٢٤) لسنة ١٩٧١	صادر عن رئيس الوزراء

مطبعة القرائن المطبعة الاردنية

٧٠

اخطار
صادر عن محكمة حقوق الزرقاء
تبليغ ثاني

الى الجندي المسرح الفار رقم ١١٦٣٨٦ وصفي محمود سعيد ربه من بلدة عنتابا طولكرم ومجهول محل الاقامة حالياً يقتضي حضوره لمحكمة حقوق صالح الزرقاء يوم الخميس الواقع ١/٢٧/١٩٧٢ الساعة ٨ صباحاً للنظر في الدعوى التي اقامها عليك النائب العام بالاضافة لوظيفته فاذا لم تحضر ولم ترسل وكيلاً عنك فان الحكم الذي سيصدر في الدعوى يعتبر بمثابة الوجاهي .

مذكرة جلب

يقتضي حضور الاشخاص التالية اسمائهم في الوقت المعين لرؤية الدعاوى المقامة عليهم وان لم يحضروا تجري عليهم الاحكام المخصوصة من قانون اصول المحاكمات الجزائية .

الاسم	المحكمة	التاريخ	الساعة	نوع الجرم
آتي حسن المفتي	صلح عمان	١٩٧٢/١/١٨	٨ صباحاً	صحة
سايمان عيسى حسن	"	١٩٧٢/١/١٦	"	السرقة
محمد ذيب رافعي	"	"	"	"
منصور عبد العزيز محمد عبد الكريم	بداية عمان	١٩٧٢/١/١٩	"	الاحتيال
خليل اسحق ابو طالب	صلح عمان	"	"	السرقة
خليل الاسمر	"	١٩٧٢/١/١٥	"	النشل
سمير عبد النبي	"	"	"	"
باسم خريس حنين خريس	"	"	"	"
خلف احمد علاوي	"	١٩٧٢/١/٩	"	كفالة
هارون عثمان بكر	"	١٩٧٢/١/٢٩	"	حراج
محمد مراد علي الخالدي	الجوارك البدائية	١٩٧٢/١/٢٨	"	التهرب
محمد منصور عوده	"	"	"	"
وصفي احمد اسماعيل	صلح الزرقاء	١٩٧٢/١٢/٢٦	"	احوال مدنية
محمد احمد موسى الورد	صلح جرش	١٩٧٢/١/٢٣	"	تعدي على مياه سيل الزرقاء
جمعة علي الكردي	صلح الكورة	١٩٧٢/١/٢٢	"	البيانات الكاذبة

هكذا من الأشهر

نحسب الله الملك محمد السادس ملك المملكة المغربية

بمقتضى المادة ٨٠ من قانون القوات المسلحة الاردنية رقم ١١ لسنة ١٩٦٤
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٧١/١٢/٢٢
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١) لسنة ١٩٧٢

نظام صندوق المنح الدراسية الجامعية للقوات المسلحة الاردنية

صادر بمقتضى المادة (٨٠) من قانون القوات المسلحة الاردنية رقم ١١ لسنة ١٩٦٤

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام صندوق المنح الدراسية الجامعية لقوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٧٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المحددة لها ادناه ما لم تبدل القرينة على خلاف ذلك :

الصندوق	صندوق المنح الدراسية الجامعية لقوات المسلحة الاردنية .
القائد العام	القائد العام لقوات المسلحة الاردنية او من ينيبه خطيا .
الاجنبة	الاجنبة الادارية المؤلفة بموجب هذا النظام .
الرئيس	رئيس اللجنة الادارية
الضابط	كل من كان حائزا على رتبة ضابط بارادة ملكية سامية ذكر ا كان او انثى .
الفرد	كل من كانت رتبته دون رتبة ضابط ذكر ا كان او انثى .
المشارك	الضابط او الفرد المشترك في الصندوق .
المؤسد	ابن او ابنة المشترك الذي يعطى منحة دراسية جامعية .

المادة ٣ - يؤسس في القوات المسلحة صندوق يسمى (صندوق المنح الدراسية الجامعية) يستهدف تقديم المساعدة المادية لطلاب من أبناء وبنات الضباط والافراد العاملين في الخدمة والمنتهية خدمتهم منهم بعد نفاذ هذا النظام . شريطة ان يحوزوا على الشروط المذكورة في هذا النظام .

المادة ٤ - أ - يتولى ادارة الصندوق لجنة مؤلفة من سبعة من الضباط يعينهم القائد العام لمدة سنتين قابلة للتجديد .

ب - يعين القائد العام أحد الضباط رئيسا للجنة وتنتخب اللجنة من بين اعضائها نائبا للرئيس ومراقبا ماليا للصندوق .

ج - يعين القائد العام السكرتير وأمين الصندوق والمحاسب والمستخدمين الآخرين وله ان يستبدلهم من وقت لآخر .

المادة ٥ - أ - تعقد اللجنة اجتماعاتها كلها دعت الحاجة الى ذلك .

ب - يكون النصاب قانونيا اذا حضره خمسة من اعضاء اللجنة على ان يكون الرئيس أو نائبه احدهم .

ج - تصدر قرارات اللجنة بالاكثرية ولرئيس اللجنة صوت مرجح عند تساوي الاصوات .

المادة ٦ - يناط بالاجنبة الوظائف التالية :

أ - متابعة سير دراسة الموفدين واتخاذ القرارات والتوصيات اللازمة بشأنها .

ب - تخطيط السياسة العامة للصندوق .

ج - وضع الموازنة العامة للصندوق .

د - مراقبة الحسابات والدفاير التي نص عليها في هذا النظام وحفظها .

هـ - مراقبة استثمار اموال الصندوق .

و - تدقيق نتائج الجرد السنوي أو أي جرد آخر ترى اللجنة ان اجراءه ضروريا .

ز - دراسة تقرير مدققي الحسابات السنوي وتقديم التوصيات بشأنه للقائد العام .

ح - اقرار مشروع الميزانية التقديرية للسنة المالية الجديدة .

المادة ٧ - ترتبط اللجنة بالقيادة العامة للقوات المسلحة فيما يتعلق بكافة أعمالها التي لم يرد عليها نص في هذا النظام .

المادة ٨ - أ - يعتبر الصندوق شخصية معنوية لها ميزانية مستقلة يمثلها رئيس اللجنة :

ب - يمثل النائب العام للصندوق فيما يقام له أو عليه من الدعاوى وتطبق أحكام قانون دعاوى الحكومة رقم ٢٥ لسنة ١٩٤٨ وما طرأ عليه من تعديلات أو أي تشريع يحل محله في هذا الخصوص .

المادة ٩ - تتكون أموال الصندوق من :-

أ - الاشتراكات الشهرية التي تقتطع من رواتب المشتركين .

ب - أية مساعدات او تبرعات مالية حكومية او غير حكومية يمكن ان يحصل عليها الصندوق .

ج - اية مساعدة من صناديق القوات المسلحة الأخرى .

المادة ١٠ - أ - يعتبر الاشتراك في الصندوق اجباريا لكل ضابط وفرد عامل في القوات المسلحة ويجري اقتطاع الاشتراكات من راتبه شهريا من قبل المدير المالي للقوات المسلحة وفق النسب التالية وتعتبر خدمة جزء من الشهر شهراً كاملاً وذلك لغايات الاقتطاع :

١ - جندي وجندي اول وعريف	٥٠ فلسا شهريا
٢ - نائب وتقيب	٧٥ فلسا شهريا
٣ - وكيل وتلميذ مرشح ومرشح	١٠٠ فلسا شهريا
٤ - ملازم وملازم اول ورئيس	١٥٠ فلسا شهريا
٥ - رائد ومقدم	٢٠٠ فلسا شهريا
٦ - عقيد فما فوق	٣٠٠ فلسا شهريا

هكذا من الأهل

ب- يعتبر كل مشترك تنهي خدمته في القوات المسلحة بعد نفاذ هذا النظام مستمرا في اشتراكه في هذا الصندوق ويعفى من دفع قيمة الاشتراك ويستثنى من ذلك :-

- ١ - اذا ما قلت خدمته في القوات المسلحة عن ست سنوات متواصلة .
- ٢ - اذا ثبت عليه بحكم قضائي قطعي من محكمة اردنية مختصة انه ارتكب جريمة الخيانة العظمى او قام بأعمال التجسس لحساب دولة اجنبية او اية جريمة جنائية اخرى مخلّة بأمن الدولة الداخلي او الخارجي .
- ٣ - اذا حكم عليه بحكم قطعي من محكمة اردنية مختصة بالجريمة اختلاس اموال الدولة او سرقتها او جريمة التزوير في الوثائق الرسمية .
- ٤ - اذا ثبت عليه بحكم قضائي قطعي من محكمة اردنية مختصة انه انتسب أثناء خدمته العسكرية او أثناء ارتباطه بالقوات المسلحة كضابط تمييز او جندي احتياط الى اي حزب سياسي او جمعية غير مشروعة .
- ٥ - اذا رفض الدعوى الصادرة اليه استنادا لقانون ضباط التمييز وقانون القوة الاحتياطية .

المادة ١١ - تستثمر اموال الصندوق بإبداءها لدى البنوك بالفائدة التي يتفق عليها

المادة ١٢ - تعطى المنح الدراسية بموجب هذا النظام للدراسة الجامعية بقرارات تتخذها اللجنة ويصدق عليها القائد العام ، وعلى اللجنة ان تقيد في قراراتها بهذا الشأن بالشروط التالية :-

- أ - ١ - تحدد اللجنة عدد المنح الدراسية المقررة لتلك السنة في بداية شهر حزيران من كل عام .
- ٢ - يعلن عن هذه المنح ويحدد آخر موعد لتقديم الطلبات بالطرق التالية :-
التمهيم على كافة الوحدات العسكرية .
الاعلان بطريق الاذاعة وصحيفة يومية على الاقل .
- ب- توزع المنح الدراسية لكل عام دراسي بين المشتركين حسب النسب المئوية التالية :-
٢٥% لابناء وبنات الضباط
٧٥% لابناء وبنات الافراد .
- ج - توزع المنح الدراسية لكل عام دراسي بين الموفدين حسب النسب المئوية التالية :-
٥٠% لطلبة وطالبات الفرع العلمي .
٥٠% لطلبة وطالبات الفرع الادبي .

د - ينتخب الموفدون حسب تسلسل علاماتهم في شهادة الدراسة الثانوية العامة او ما يعادلها ، ويشترط فيهم ان يكونوا حسي السلوك والسمة ومنتعنين بحقوقهم المدنية وغير عكومين بجناية او جنحة مخلّة بالشرف .

هـ - لا تقرر المنحة الدراسية للموفد الا بعد ان يقدم ما يثبت قبوله في الجامعة التي يريد متابعة دراسته الجامعية فيها كطالب منتظم .

و - لا يستفيد من هذا النظام ابناء وبنات المشتركين المسجلين في الجامعات قبل نفاذ احكام هذا النظام.
ز - لا يستفيد من هذا الصندوق ابناء وبنات المشتركين الذين يدرسون في الجامعات كطلاب منتسبين غير منتظمين .

ح - لا يستفيد من هذا الصندوق ابناء وبنات المشتركين الذين يتلقون اية منحة دراسية اخرى مهما كانت جيتها .

ط - لا يحق للمشارك الاستفادة بأكثر من منحة واحدة طيلة اشتراكه في الصندوق.

المادة ١٣ - على اللجنة ان تتخذ قراراً بانتهاء منحة الموفد في احدى الحالات التالية :-

- أ - اذا صدر بحقه حكم بجناية أو جنحة اخلاقية .
- ب - اذا تخلفت الجامعة التي يدرس فيها قراراً بفصله .
- ج - اذا انتسب الى اي حزب سياسي او تدخل في شئون البلاد التي يدرس فيها أو قام بنشاط سياسي لا يتفق ومصلحة بلاده وسياساتها العليا على أن يعود تقرير ذلك الى اللجنة بناء على تقارير تقتنع بصحتها .
- د - اذا دلت نتائج السنة على رسوبه لأكبر من سنة واحدة خلال دراسته الجامعية بأكملها .
- هـ - اذا تخلفت الموفد عن الالتحاق بالسنة الدراسية لأي سبب كان في الوقت المحدد لها .
- و - اذا ثبت تلقيه لأية منحة دراسية اخرى من اية جهة كانت .

المادة ١٤ - على الموفد ان يزود رئيس اللجنة بشهادة من الجامعة التي يدرس فيها تثبت مواظبته التامة على متابعة دراسته وعليه في نهاية كل سنة دراسية أن يرسل بشهادة تثبت نجاحه ذلك العام . ولا تصرف له المنحة للسنة التالية الا بعد أن يقدم الى اللجنة التقارير المشار اليها .

المادة ١٥ - لا يجوز تغيير مكان الدراسة او فرع التخصص الا بعد موافقة اللجنة شريطة أن لا يؤثر ذلك على عدد السنوات الدراسية المقررة حين اعطاء المنحة الدراسية وفي حالة صدور مثل هذه الموافقة يستمر العمل بصرف المنحة المقررة .

المادة ١٦ - قيمة المنحة الدراسية مائتا دينار سنوياً وتدفع على اربعة أقساط متساوية .

المادة ١٧ - تبدأ السنة المالية للصندوق في اول كانون الثاني من كل سنة وتنتهي بانتهاء اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون اول من السنة ذاتها .

المادة ١٨ - أ - تمسك الدفاتر المالية التالية من قبل امين الصندوق بعد ترقيمها وختمها حسب الاصول :

- ١ - دفتر الصندوق لتقيد المبالغ التي تدخل الصندوق وتصرف منه بموجب مستندات .
- ٢ - دفتر الاستاذ يحوي جميع معاملات الصندوق بصورة اجمالية ويعتبر سجل الراتب لدى المدير المالي سجل استاذ افرادي بالنسبة للاشتراكات .
- ٣ - السجلات والدفاتر التي يتطلب النظام المالي اقتناءها .
- ٤ - ملفات بارقام متسلسلة للمراسلات .

ب - يشرف السكرتير على تنظيم محاضر جلسات اللجنة ولتدوين القرارات فيها .

هكذا من الأشهر

المادة ١٩ - يقوم ديوان المحاسبة بتدقيق وتحقق حسابات الصندوق بتكليف من مجلس الوزراء .

المادة ٢٠ - في حالة حل الصندوق تصبح جميع موجوداته ملكاً لصندوق الشهداء التابع للقوات المسلحة ، ويلزم الصندوق الأخير بالاستمرار في صرف منسح الموفدين الذين سبق وان حصلوا عليها في ظل نظام الصندوق قبل حله ويكون هذا الالتزام ضمن حدود الاموال الحالية فقط ووفق الشروط التي اوفدوا بموجبها .

المادة ٢١ - لا تترتب على الحكومة التزامات مالية من جراء تنفيذ احكام هذا النظام .

١٩٧١/١٢/٢٢

أحمد بن طلال

وزير دولة	وزير الخارجية	وزير الاقتصاد والتعمير	رئيس الوزراء
اميل الغوري	عبدالله صلاح	صبحي امين عمرو	احمد الوزي
وزير الثقافة والاعلام	وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية	وزير دولة للشؤون	وزير
والسياحة والآثار	يعقوب ابو غوش	رئاسة الوزراء	العدلية
عدنان ابو عردة		فواز الروسان	
وزير الصحة	وزير الداخلية	وزير المراصمات	وزير الاقتصاد الوطني
محمد البشير	ابراهيم الحباشنة	محمد خلف	عمر النابلسي
وزير المالية والنقل	وزير الاشغال العامة	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل	وزير التربية والتعليم والارواق
الميس المعشر	محمد الفرحان	اسحق الفرحان	

في السبق للملك محمد بن عبد الله بن عبد العزيز

بمقتضى المادة ٤١ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٩٧١/١٢/٣٠

نأمر بوضع النظام الآتي : -

نظام رقم (٢) لسنة ١٩٧٢

نظام بلدية الطرة

صادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام بلدية الطرة لسنة ١٩٧٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للمدارات والالفاظ التالية الواردة في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :

المجلس : مجلس بلدي الطرة او لجنة بلدية الطرة :

رئيس البلدية : رئيس بلدية الطرة او الشخص الذي يملك صلاحية القيام بمهام منصبه .

المنطقة البلدية : المنطقة الواقعة ضمن حدود بلدية الطرة .

بنائية : وكما عرفت في قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ .

شارع عام : كل طريق او زقاق او ساحة او جسر او مدرج نافذا كان او غير نافذ يملك الجمهور حق السير فيه وتعتبر جميع الاقنية والمصارف والخنادق الواقعة على جانبي اي شارع كهذا وقسماً من ذلك الشارع .

انشاء الشارع : تخطيط الشارع وفتح وبنائه جدرانته وتعمية الجسور الموجودة فيه وتبوية سطحه ورصفه وحفر الخنادق لتصريف مياهه السطحية والاشغال اللازمة لجعل الشارع متساوياً مع الشوارع المجاورة له . والقيام بأية اشغال في الملك المتناغم للشارع تعتبر ضرورية لانشائه او صيانتة .

المسار : الابنية والاراضي على اختلاف وجوه استعمالها سواء كانت مسورة او غير مسورة مبنية عليها ام غير مبنية مسكونة ام خالية .

المساكن : اي مالك كما عرفت في قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

ساكن : الساكن في البناية بالفعل وتشمل المستأجر القرعي .

هكذا من الأشهل

الرصيف : المساحة الكائنة بين حد الشارع وحد طريق السيارات ومن الجهة نفسها بما في ذلك حجارة الشك والقناة الكائنة بين تلك المساحة وحد طريق العربات .

ساحة : اي ساحة تقع داخل حدود منطقة بلدية الطرة احتفظ بها كساحة بموجب مشروع تنظيم معمول به او يوضع موضع العمل فيما بعد .

محل عام : كل محل او مكان مباح للجمهور دخوله او الوجود فيه بصورة عادية او عرضا كأماكن العبادة والقاعات العامة والمتنزهات والطرق ودور السينا وما الى ذلك من الاماكن المخصصة لهذه الغايات .

اللائحة : اللوحة الموضوعة او المعلقة بقصد التعريف او التنبيه او لفت النظر او لأي مقاصد شخصية او تجارية او ترفهية .

مأمور الصحة : أي طبيب تابع لوزارة الصحة او مفتش او مأمور تابع لوزارة الصحة أو مراقب شؤون صحية أو أي موظف آخر يعينه المجلس لتنفيذ أو مراقبة الشؤون الصحية .

المراقب العامة : كما عرفت في قانون الصحة لعام ١٩٦٦ .

الديبحة : جثة الحيوان المذبوح وتشمل أي جزء منها .

المراقب : كل شخص يعهد له المجلس بمهمة مراقبة الشوارع والانشاءات والابنية أو الملاهي ودور السينا أو أي مكان آخر يعينه له المجلس .

بالع متجول : كل شخص يبيع أو يعرض للبيع أي بضاعة او سلع أو مواد تجارية أو يتعاطى حرفة يدوية أو يعرض مصنوعات اليدوية في أي شارع أو مكان ومحل عام دون أن يكون له محل ثابت .

ممتد البادية : أي موظف من موظفي البلدية يناط به القيام بأي عمل تنفيذي لاحكام هذا النظام .

المترم : كل شخص يتعهد بجاية رسم البلدية لقاء مال .

عربة نقل : اي عربة يد او عجلة او اي وسيلة اخرى من وسائل النقل التي تسير بالقوة الميكانيكية وتستعمل في نقل السلع .

الفصل الاول

انشاء الابنية

المادة ٣ - لا يجوز ان يقام ضمن منطقة البلدية اي بناء او يعاد انشاؤه او يجري تغيير او ترميم فيه قبل الحصول على رخصة بذلك من المجلس .

أ - اذا كان تغيير البناء او ترميمه ضروريا لتأمين سلامته او سلامة بناء آخر ملاصق له ضروريا لتأمين سلامة المارة ولم يكن من المستطاع الحصول على رخصة من المجلس البلدي بذلك في غضون اربعة وعشرون ساعة فيجوز اجراء هذا التغيير او الترميم فوراً شريطة اخبار المجلس خلال اربعة وعشرون ساعة .

ب - لا تشمل كلمتا التغيير او التبديل استبدال القرميد او تلوين الجدران او ترميم اي جدار او نافذة او شرفة او طرش ماء او دهن قطعة خشبية او حديدية في البناء او تجديد ارضية البيت او الخشب او البلاط ضمن جدران البناء وملحقاته .

المادة ٤ - للمجلس قبل اعطاء الرخصة المنصوص عليها في المادة السابقة ان يطلب ابراز المخططات والمقاطع وبيان اوصاف العمل المتوي القيام به .

المادة ٥ - لا يجوز اقامة بناء جديد او احداث اضافة الى بناء موجود بصورة تتعدى على شارع معين في مخطط او ملاصق لذلك البناء او تلك الاضافة .

المادة ٦ - للمجلس ان يقوم بالترميم والتغيير والهدم في اي بناء منها لانهياره .

أ - اذا ظهر للمجلس بناء على تقرير من مهندس البلدية او مراقب او مأمور صحة او لجنة الابنية ان اي بناء او شارع او عقار يشكل خطراً أو ضرراً او يحتمل ان يشكل خطراً او ضرراً على سلامة الجمهور او اموالهم او على الساكنين فيه فعلى المجلس ان يوجه اخطاراً خطياً بالمالك ينذر فيه بلزوم هدمه كلياً او جزئياً او اصلاحه او ترميمه او تسليحه او دعمه خلال مدة معقولة يعينها في الاخطار .

ب - اذا تخلف المالك عن تنفيذ مضمون الاخطار ولم يعثر عليه او تعذر تبليغه يقوم المجلس باصلاح البناء على حساب المالك وتحصل منه المبالغ المستحقة بالطرق التي تجب بها اموال البلدية مع زيادة ١٠٪ بدل الاشراف ويكون قرار المجلس بمقدار النفقات قطعياً .

ج - لغايات هذه المواد يخرج من تعريف كلمة مالك مستأجر البناء .

المادة ٧ - للمجلس ان يمنع استعمال اي بناء غير صالح للسكن الى ان يعاد بنائه وترميمه بصورة تجعلها صالحاً للسكن

المادة ٨ - عندما يهدم اي بناء او قسماً منه مواجهاً للشارع بقصد اعادة انشاؤه لا يعاد انشاء البناء الا بمقتضى المخطط المعين فيه عرض الشارع الواقع في ذلك البناء .

المادة ٩ - على كل شخص يرغب في بناء او بناية جديدة او في اصلاح او تعميم او ترميم بناية قديمة او اجراء تغيير في بناية قائمة او حفر بئر او اقامة سور ضمن منطقة البلدية ان يقدم طلباً الى لجنة التنظيم المحلية لمنحه رخصة بذلك وان يرفق طلبه بثلاثة خرائط تبين شكل ومساحة الارض التي سيقام البناء عليها ونوع الانشاءات المتوى اقامتها كما يبين عرض الشارع او الشوارع الملاصقة لتلك الانشاءات على ان يكون الطلب كتابياً على النموذج الذي تضعه البلدية ويحمل توقيع صاحب البناء وتعاد نسخة الى الطالب بعد تدقيقها وتصديقها من المهندس .

المادة ١٠ - لا يجوز الشروع لعملية الانشاء والبناء قبل الحصول على الرخصة وينبغي ان يسير العمل فيها وفقاً للشروط المدرجة فيها والتصحيحات المصدقة .

المادة ١١ - يجب ان تترك فسحة (تهوية) بين ابنية اصحاب الاملاك مسافة لا تقل عن مترين من كل جانب باستثناء المخازن والدكاكين .

المادة ١٢ - على صاحب البناء دون اجحاف بما قد يترتب عليه من النفقات بمقتضى اي تشريع او قانون معمول به :

أ - ان لا يسمح بالتجاوز على اي طريقة لوضع مواد البناء وغيرها من الاشياء عليها الا بعد الحصول على تصريح خطي من رئيس البلدية ؛

هكذا من أهل

ب- ان يتخذ ما يلزم من التدابير لوقاية افراد الناس والعمال من المواد المتساقطة والاضرار التي تنجم مباشرة عن عملية البناء .

ج- ان يكون مسؤولا عن مئاة البناء .

د- ان يزيل جميع الانقاض التي تبقى في المقار او حقله او في الارض او الطريق المجاورة له بعد انجاز عملية البناء او انشاء اي دور من ادوار البناء ، واذا تخلف عن ازالة هذه الانقاض خلال ٤٨ ساعة من استلامه اخطارا بذلك من الرئيس فيجوز للرئيس ان يزيل الانقاض وتحصل البلدية نفقات ازالتهما من صاحب البناء بالطريقة التي تحصل بها اموال البلدية .

المادة ١٣ - على كل من ينوي القيام باعمال البناء ان يبرز عند الطلب سندات الملكية التي تثبت ملكيته للارض التي سيقام عليها البناء .

المادة ١٤ - أ - على رئيس المجلس ان يعلم الطالب خطيا قبول الترخيص او رفضه او تعديله خلال ٣٠ يوما من تاريخ استلام الطلب وببلغ القرار الى طالب الترخيص بالطريقة التي يراها مناسبة .

ب- اذا اقتضت المدة المشار اليها دون ان نعلم الطالب بشأن طلب الترخيص فيعتبر ذلك رفضا .

ج- لا يصدر الترخيص ما لم يكون الطالب قد دفع الرسوم المقررة .

د- يعمل بالترخيص لمدة سنة واذا لم يباشر في البناء خلال هذه المدة يصبح الترخيص لاغيا .

المادة ١٥ - يجوز لصاحب الترخيص ان يستأنف قرار المجلس بالرفض الى لجنة تنظيم المدن الاوائية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تبليغه ، وفي حالة عدم التبليغ خلال خمسة واربعين يوما من تاريخ الطلب ويعتبر قرار اللجنة المذكورة قطعيا .

المادة ١٦ - اذا اقتنع المجلس في اي وقت بعد اعطاء الترخيص انه قد اعطي بناء على معلومات او مخططات غير صحيحة فيجوز له الغاء الترخيص وتعتبر جميع الاعمال التي تمت قبل ذلك انها تمت بدون ترخيص ويجوز للطالب ان يلتمس من المجلس اعادة النظر في قرار الالفاء خلال شهر واحد من تبليغه ويكون قرار المجلس في هذا الشأن قطعيا .

المادة ١٧ - عند قيام احد الاشخاص باعمال بناء مغايرة لشروط الترخيص فللمجلس ان يطلب من الشخص المذكور باسعار خطي ما يلي :-

أ - التوقف فورا عن البناء .

ب- ان يحظر بالذات او بواسطة ممثل في اليوم والوقت والمكان المعين بالاشعار اللادلاء بأي سبب يراه كافيا لعدم ازالة البناء موضوع المخالفة او اي جزء منه .

المادة ١٨ - أ - يترتب على صاحب الترخيص دفع الرسوم المقررة عند تقديمه طلب الترخيص وعند حصوله على رخصة البناء وفقا لما ورد في جدول الرسوم الملحق في هذا النظام .

ب- يجوز للمجلس ان يعفي العقارات التي تستعمل لغايات دينية او خيرية من الرسوم الانشائية المقررة

المادة ١٩ - على كل من يقوم باعمال البناء ان يستعمل المواد الجيدة وان تكون هذه المواد والاعمال مطابقة للمواصفات التي يقرها المجلس استعمالها لضمان مئاة البناء وسلامة السكان .

المادة ٢٠ - للمجلس ان يجري الكشف على موقع البناء بدون اشعار مسبق :

أ - في اي وقت وقبل الموافقة على طلب الترخيص .

ب - في اي وقت وخلال القيام باعمال البناء .

ج - في غضون اسبوعين من تاريخ استلامه الاشعار بتمام البناء .

د - اذا لم يقدم الاشعار بتمام البناء للمهندس اجراء الكشف في اي وقت بعد اتمام البناء او اجراء اي اضافة او تغيير عليه ،

المادة ٢١ - يحق للمجلس اذا وجد ان اعمال البناء لم تكن وفقا للمخططات التي تمت الموافقة عليها او تخالف احكام هذا النظام ان يكلف خطيا الشخص الذي يقوم بالاعمال المذكورة لاجراء التغييرات المطلوبة لجدول الاعمال بشكل يتفق مع المخططات او ضرورة الحصول على موافقة المجلس على مخططات معدلة ومتفقة مع مضمون الرخصة .

المادة ٢٢ - اذا تمتنع صاحب البناء عن التبليغ او عن القيام بما يطلب منه فيحق للمجلس ان يأمر بوقف العمل .

أ - اذا اقتنع المجلس بوجود مخالفة لاحكام هذا الفصل اثناء القيام بالعمل من قبل احد الاشخاص فيجوز له ان يطلب منه باسعار خطي القيام بعمليات الحفر او الكسر او الهدم التي يراها ضرورية وذلك بعد الكشف على البناء .

ب - اذا لم تكتشف مخالفة لاحكام هذا الفصل توجب على المجلس ان يدفع الى الشخص المتضرر تعويضا عن الخسارة التي لحقت به .

المادة ٢٣ - أ - على كل شخص اتم اعمال البناء ان يقدم الى المجلس خلال شهر اشعارا خطيا بذلك .

ب- على المجلس بعد استلام الاشعار ان ينبئ عنه المهندس او المراقب للكشف على البناء وبعد ذلك يقرر انه صالح للاشغال المخصص له او يصدر الأمر الذي يراه مناسباً مع بيان الاسباب .

المادة ٢٤ - كل غرفة عدا ما يستعمل عادة كمخازن يجب ان تجهز بانارة وتهوية طبيعيتين بواسطة نافذة او اكشتر بالجدران الخارجية .

المادة ٢٥ - يجب ان لا يزيد عرض الشرفة على الشارع العام من متر واحد وان لا يتجاوز عرض واجهة البناء .

المادة ٢٦ - يمنع بناء الشرفات على اي مدخل او عر او شارع لا يزيد عرضه على ٦ امتار ويمنع بروز البناء على الشوارع العامة التي لا يزيد عرضها على عشرة امتار .

جدول الرسوم التي تستوفي بمقتضى الفقرة (أ) من المادة (١٨) من هذا النظام

فلس	دينار
٣٠	١ - عن كل متر مربع (١) من البناء السكني
٥٠	٢ - عن كل متر مربع (١) من البناء التجاري
٥٠٠	٣ - عن كل متر مربع (١) من البلكونات (الشرفات)
٥٠٠	٤ - عن كل متر مربع (١) من البروز
٢٥٠	٥ - رسم تسجيل الرخصة
١٠٠	٦ - رسم كشف وتحليل
١٠٠	٧ - رسم احدث اي تغييرات في بناء قائم
٥٠	٨ - رسم الرخص كرسوم تجديد لها بعد انقضاء مدته .

هكذا من المأهول

فلس	دينار
٩ - ٥٪ من رسم الرخصة كرسوم اشغال الارصفة	
١٠ - رسم حفير ماء ارتوازي	١٠٠
١١ - رسم حفر جورة لخدمة قصبية او جورة مرحاض او حمام	٢٥٠
١٢ - الحد الأدنى لرسم الرخصة .	٥٠٠

الفصل الثاني

فتح الشوارع وصيانتها

المادة ٢٧ - يعتبر المجلس مسؤولاً عن فتح الشوارع العامة وإنشائها وصيانتها وتنظيمها ضمن حدود منطقة البلدية وفقاً لأي مخطط هيكلي أو تنظيمي نافذ المفعول .

المادة ٢٨ - أ - لا يجوز لأي شخص أن يضع أي مادة من مواد البناء في أي شارع أو أن يحفر حفرة أو اخدود فيه إلا بعد الحصول على تصريح خطي بذلك من الرئيس وينبغي أن يتضمن ذلك التصريح الشروط الواجب مراعاتها من وضع تلك المواد أو حفر تلك الحفرة أو الاخدود مع بيان المساحة التي يراد اشغالها ومدة العمل بالتصريح .

ب - إذا صدر مثل هذا التصريح إلى شخص ما وجب عليه أن يقيم سياجا واقيا حول المواد أو الحفرة أو الاخدود لوقاية الناس مما ينشأ عن ذلك من خطر وأن يضع حول ما ذكر نورا كافيا أثناء الليل .

المادة ٢٩ - إذا لحق بشوارع من الشوارع العامة أو بأي قسم منه ضرر طارئ بسبب حفريات اجريت في ارض متاخمة له أو نتيجة لتلك الحفريات يجوز للمجلس أن يصلح ذلك الضرر وأن يستوفي جميع النفقات والمصاريف التي يتكبدها في ذلك السبيل من مالك الارض التي اجريت فيها الحفريات .

المادة ٣٠ - اذا وجد المجلس ان اي رصيف او اي قسما من رصيف يؤلف قسما من شارع لم يحط بحجارة الشيك او لم يرصفت او تحفر اقنية ومصارف فيه حسب ما يراه المجلس مناسبا يجوز ان يرسل اخطارا كتابيا الى اصحاب العقارات والاراضي الواقعة على ذلك الرصيف او قسم منه او الى اصحاب العقارات والاراضي المتاخمة له يكلفهم فيه باحاطته بحجارة الشيك وتسويته ورصفه وحفر الاقنية والمصارف فيه خلال مدة معينة وبالصورة وبالمواد التي يبينها المجلس .

المادة ٣١ - اذا لم يشرع في العمل خلال المدة المينة بالخطار او اذا شرع فيه ثم اوقف مدة يتجاوز اسبوعا يجوز للمجلس ان يتم العمل بنفسه ويكلف المالك دفع المصاريف التي انفقها المجلس .

المادة ٣٢ - سيدفع المالكون كامل كلفة انشاء الرصيف حسب امتداد عقاراتهم على طول الرصيف وبالنسبة التي يعينها المجلس فاذا تخلفوا عن دفعها تستوفى منهم بالطريقة التي يجي بها اموال البلدية .

المادة ٣٣ - اذا رغب شخص في انشاء رصيف متاخم لمالكه عليه ان يقدم طلبا خطيا بذلك الى المجلس لاصدار رخصة له وتشمل الرخصة اذا منحت ووفق عليها بناء على تعليقات المجلس فيها يتعلق بالطريقة التي ينبغي انشاء الرصيف او قسم منه بمقتضاها والمواد التي ينبغي استعمالها في انشائه .

المادة ٣٤ - يستوفي المجلس مبلغ عشرة فلسات عن كل متر مربع عن الرصيف المنوي عمله على ان لا يقل الرسم عن خمسمائة فلس لاصدار الرخصة المشار اليها في المادة السابقة .

المادة ٣٥ - يجوز للمجلس ان يسمي او يعيد تسمية اي شارع من الشوارع الواقعة ضمن منطقة البلدية ويجوز له ان يضع لوحات باسم ذلك الشارع على الجهة الخارجية من اي ملك مجاور له وبالصورة التي يراها مناسبة .

المادة ٣٦ - للمجلس ان يزيل اي لوحة من لوحات اسماء الشوارع وضعت دون اذن منه .

المادة ٣٧ - أ - يعتبر مخالفا لهذا النظام كل من : -

١ - اقام بناء او انشا او اقسام او ابقى حائطا او سياجا او اي عائق آخر في اي شارع او في اي قسم منه .

٢ - رفع غطاء او اعاق مجرى مكشرفا او مصرفا او قناة واقعة على جانب اي شارع عام .

٣ - وضع صندوقا او طردا (داله) او بضائع او اي مواد اخرى في اي شارع او تسبب في وضعها فيه بصورة تمنع عمال البلدية من التنظيف او تؤخرهم عن القيام به او تعطل او تعيق حركة السير او المرور في الشارع .

ب - ليس في هذه المادة ما يمنع المجلس من ان يسمح خطيا باقامة انشاءات مؤقتة في اي شارع او ساحة في ايام الاعياد والاحتفالات العامة .

الفصل الثالث

الاسواق العامة

المادة ٣٨ - تنشأ في بلدة الطرط الاسواق لبيع الفواكه والخضار وبيع البقالة في الاماكن المخصصة لهذه الغاية وكذلك تخصص مواقع لبيع المواشي والحيوانات بقرار من المجلس البلدي .

المادة ٣٩ - لا يجوز لأي شخص غير مرخص ان يبيع او يعرض للبيع بالجملة او المفرد اية فاكهة او خضار او سلع بقالة ضمن حدود منطقة البلدية الا في المواقع المخصصة لذلك .

المادة ٤٠ - يحظر على اي شخص ان يضع بسطة او مظلة خشبية في مكان عام او بشارع عام ضمن حدود منطقة البلدية الا بعد الحصول على رخصة من المجلس .

المادة ٤١ - يستوفي المجلس البلدي رسما شهريا قدره مائتان وخمسون فلسا عن رخصة اي بسطة او تحشيبه تشغل مساحة لا تتجاوز مترين مربعين ويستوفي المجلس مبلغ اربعماية فلس رسما عن البسطة التي تشغل مساحة اكبر من ذلك .

المادة ٤٢ - يستوفي المجلس مبلغ دينارا واحدا رسما سنويا عن كل مظله ويجري تحديد الرخصة في بداية كل سنة مالية ويستوفي نصف الرسم اذا صدرت الرخصة لمدة تقل عن ستة اشهر .

هكذا من الأشغال

المادة ٤٣ - يستوفي المجلس البلدي رسماً سنوياً عن دفعة ومعاينة الاوزان مبلغ مائتان وخمسون فلساً ويستوفي نفس الرسم من الباعة المتجولين .

المادة ٤٤ - يستوفي المجلس مبلغ عشرين فلساً شهرياً عن كل كرسي يستعمل في دور السينما والبلدية الحق في اتخاذ الاجراءات اللازمة للمراقبة والتفتيش .

المادة ٤٥ - يستوفي المجلس من البائع اما مباشرة او بواسطة مأذون رسماً على الخضار والفواكه والبطاطا والبصل التي ترد المنطقة البلدية على الشكل التالي :-

- | | | |
|-----|---|-----------|
| ١ - | عن كل طن من البطيخ | ١٠٠ فلس |
| ٢ - | عن كل سحارة من الفواكه يزيد وزنها عن ١٠ كغم . | ١٥ فلساً |
| ٣ - | عن كل طن من البصل | ١٥٠ فلساً |
| ٤ - | عن كل حمل بهم من الخضار والفواكه | ٥٠ فلساً |

المادة ٤٦ - يستوفي المجلس عن كل ما يرد الى منطقة البلدية بقصد التجارة إما مباشرة او بواسطة مأذون على الشكل التالي :-

- | | | |
|-----|-------------------------------|-----------|
| ١ - | عن كل طن من الحبوب او الدقيق | ١٥٠ فلساً |
| ٢ - | عن كل شوال من القمح او الكاسس | ٢٠ فلساً |

المادة ٤٧ - يستوفي المجلس من البائع إما مباشرة او بواسطة مأذون الرسوم التالية من ثمن المواشي التي تباع ضمن منطقة البلدية .

- | | | |
|-----|----------------------------------|-----------|
| ١ - | عن كل رأس من الضأن او الماعز | ٥٠ فلساً |
| ٢ - | عن كل رأس من الابل والبقر والحيل | ١٥٠ فلساً |

المادة ٤٨ - كل من باع اية سلعة او مادة من المواد المدرجة في المواد ٤٥/٤٦/٤٧ من هذا النظام او ساعد على بيعها خلافاً لاحكام هذه المواد يعتبر انه خالف احكام هذا النظام .

الفصل الرابع

اللائحات

المادة ٤٩ - أ - لا يجوز لأي شخص ان يضع لافتة او لوحة او يستقيها الا بعد الحصول على رخصة من المجلس .

ب - على طالب الترخيص ان يقدم طلباً للمجلس وان يذكر فيه اسمه وعنوانه والمحل الذي يريد وضع اللافتة عليه وحجمها ومضمونها .

ج - للمجلس منح الرخصة وبشروط يعينها وله رفض الطلب بعد بيان الاسباب .

د - تحدد الرخصة في اول كل سنة مالية .

المادة ٥٠ - يستوفي المجلس رسماً سنوياً عن ترخيص اللافتة ويقدر الرسم على اساس الفئات التالية :-

١٥٠ فلساً عن كل لافتة لا تتجاوز مساحتها ٥٠٪ متر مربع .

٢٥٠ فلساً عن كل لافتة لا تزيد مساحتها عن المتر المربع .

٤٠٠ فلساً عن كل لافتة تزيد عن المتر مربع .

على ان يستوفي الرسم مضاعفاً عن اللافتة ذات الوجهين .

المادة ٥١ - لا يجوز وضع لافتة في شارع عام او زقاق او مساحة او ميدان بشكل يحجب النظر او يسبب اعاقا او مضايقة للمارة .

المادة ٥٢ - تعفى من الرسوم المقررة في هذا النظام اسماء وعناوين اصحاب المخازن او العقارات او محال الاعمال او مشغلوها المكتوبة على الابواب او على واجهات عرض البضائع وكذلك اللافتات الموضوعة على المعاهد او المؤسسات او الجمعيات الدينية والخيرية من الرسوم المقررة في هذا النظام .

الفصل الخامس

المسلخ والدبائح

المادة ٥٣ - لا يجوز لأي شخص ان يذبح حيواناً ضمن منطقة البلدية الا في المسلخ المعد لذلك .

المادة ٥٤ - يستوفي المجلس الرسوم التالية عن الحيوانات التي تذبح في مسلخ البلدية :

- | | | |
|-----|---|---------|
| أ - | عن كل رأس من الضأن او الماعز كبيراً او صغيراً | ١٠٠ فلس |
| ب - | عن كل رأس من الابل او البقر كبيراً او صغيراً | ٤٠٠ فلس |

المادة ٥٥ - في حالة عدم وجود مسلخ البلدية او مكان معد لذلك يستوفي المجلس الرسوم التالية :-

- | | | |
|-----|---|-----------|
| أ - | عن كل رأس من الماعز او الضأن صغيراً او كبيراً | ٥٠ فلساً |
| ب - | عن كل رأس من الابل او البقر صغيراً او كبيراً | ١٥٠ فلساً |

المادة ٥٦ - لا يجوز نقل الدبائح من المسلخ الا بعد دفع الرسوم المقررة بموجب المادتين السابقتين .

المادة ٥٧ - يستوفي عن كل كغم واحد من اللحوم الطازجة التي ترد الى منطقة البلدية بقصد المبيع مبلغ ١٠ فلسات كرسوم معاينة وبعد ثبوت صلاحها للاستهلاك اذا لم تكن مشمولة باحكام المواد السابقة .

المادة ٥٨ - يستوفي المجلس الملتزم الرسوم التالية عن نفخ الدبائح داخل المسلخ بواسطة الجهاز المخصص لهذه الغاية :

- | | | |
|-----|------------------------------|--------|
| أ - | عن كل رأس من الضأن او الماعز | ٢٠ فلس |
| ب - | عن كل رأس من البقر والابل | ٥٠ فلس |

المادة ٥٩ - لا يجوز لأي جزار او شخص آخر ان يتعاطى حرفة سلخ الدبائح او تحرقها ما لم يكن مرخصاً بذلك .

المادة ٦٠ - يحظر بيع الدبائح او أي جزء منها قبل فحصها ومعاينتها من الطبيب البيطري او طبيب الصحة او مفتش اللحوم وختمها بخاتم البلدية لاثبات صلاحها للاستهلاك .

هكذا من الأشغال

المادة ٦١ - يتولى عمال البلدية نقل جميع الحيوانات النافقة ودفنها وحرقها ويحق للمجلس استيفاء الرسوم التالية من صاحب الحيوان النافق .

- أ - عن جيفة كل راس من البقر أو الجبال أو الخيل أو الحمير أو البغال نصف دينار .
ب - عن كل جيفة من الضأن أو الماعز أو الكلاب مائتان وخمسون فلسا .

الفصل السادس

اصحاب الحرف والتجولين - الرخص

المادة ٦٢ - لا يجوز لأي شخص ان يتعاطى حرفة مسع الاحذية او التصوير أو بيع الصحف أو السلع أو البضائع بالتجول والمناامة أو يدلل على اموال منقولة أو غير منقولة ضمن منطقة البلدية الا اذا كان حائزا على رخصة تميز له ذلك من المجلس البلدي .

المادة ٦٣ - يجوز للمجلس ان يحدد عدد الرخص لكل مهنة من المهن المذكورة في المادة السابقة وان يعين الشروط التي يجوز لحامل الرخصة ان يتعاطى حرفته بمقتضاها ويعدل بالرخصة امد سنة مالية واحدة على ان تجدد سنوياً على ان يستوفى نصف الرسم على الرخصة التي تصدر بعد شهر حزيران من كل عام .

المادة ٦٤ - يستوفي المجلس سنوياً رسم الرخص المبينة عن كل رخصة يصدرها بمقتضى هذا النظام .

فلس	دينار
٢٥٠	أ - عن رخصة مساح الاحذية
٢٥٠	ب - عن رخصة بائع الصحف المتجول
٥٠٠	ج - عن رخصة مصور متجول
١٠٠	د - عن رخصة دلال متجول
٢٥٠	هـ - عن رخصة عتال
٥٠٠	و - عن رخصة عربة
١٠٠	ز - عن رخصة بائع متجول

المادة ٦٥ - على كل من يحمل رخصة بمقتضى هذا النظام ان يحمل لوحة ارقام مصنوعة بالشكل الذي يريه المجلس في جميع الاوقات التي يتعاطى فيها عمله وان يبرزها عند الطلب .

المادة ٦٦ - أ - يقدم طلب الرخصة الى رئيس البلدية الذي يحق له ان يوافق على الطلب ويمنع الرخصة طبقاً للشروط التي يستصوبها او يرفض منحها دون بيان ذكر الاسباب ؛
ب - لا تمنح رخصة عتال او رخصة عربة نقل لأي شخص الا اذا كان قد اكمل السادسة عشرة من عمره ؛

المادة ٦٧ - على حامل رخصة العتالة الصادرة بمقتضى هذا النظام ان يعلق فوق مرفق يده اليسرى لوحة ارقام يزوده بها المجلس وكذلك توضع لوحة ارقام من المجلس من مكان ظاهر على عربة النقل المرخصة .

الفصل السابع

الطاع المدني

المادة ٦٨ - يتولى المجلس البلدي الاشراف على وسائل الدفاع المدني ضمن منطقة البلدية بالتعاون مع السلطات المختصة .

المادة ٦٩ - يجوز للمجلس انشاء الملاجئ التي يراها لازمة لوقاية من الغارات الجوية اما على نفقته الخاصة او نيابة عن المالكين الذين يتخلفون عن انشاء الملاجئ .

المادة ٧٠ - يحق للمجلس البلدي استيفاء اي نفقات قد يتفقهها على انشاء الملاجئ من المالك بعد اخطاره بضرورة انشاؤها وتخلّف عن ذلك .

المادة ٧١ - كل من يخالف اي تعليمات صادرة اليه بضرورة انشاء ملجأ او قام بالعمل خلافاً للتعليمات يكون عرضة للإدانة كما يكون ملزماً بدفع النفقات التي يضطر المجلس لانفاقها نيابة عنه .

المادة ٧٢ - المجلس البلدي مسؤول عن اخماد الحريق وعليه تدارك ذلك بواسطة فرقة اطفائية يؤلفها لاطفاء الحرائق التي تنشب ضمن منطقة البلدية .

المادة ٧٣ - يجوز لمأمور المطافئ في حالة نشوب حريق او الاعتقاد بشيوعه ان يدخل او يقتحم ذلك المكان او اي بناية او عقارات ملاصقة له دون الحصول على اذن من المالك وان يأمر باخلاء المكان ويقوم بجميع الاعمال التي يراها ضرورية لسلامة الاشخاص واطفاء الحريق .

المادة ٧٤ - يجوز للمجلس ان يرفض منح رخصة البناء الا بعد عمل ملجأ خاص في ذلك البناء اذا رأى ذلك ضرورياً .

الفصل الثامن

منع المكاره الصحية والاضرار العامة

المادة ٧٥ - تعتبر الامور التالية مكاره صحية ويحق للمجلس ازلتها :-

- أ - كل عقار يكون (حسب رأي مأمور الصحة) خطراً على الصحة العامة او مضر بها او ميثالها .
ب - كل كوخ او حضيرة او خيمة مستعملة للسكن دون توفر المستلزمات الصحية .
ج - كل عقار ليس له مجرى او يكون مجراه غير كاف للتصريف .
د - كل ركة او حفرة او مصرف او مجرى او مرحاض او مبوله او صندوق زباله او ساحة على حالة من القذاره يجعلها مضره بالصحة العامة (مزيلة) .
هـ - كل البوب براز او مواسير مياه قلدره او جرف مرحاض او مجرى مكسور او راسخ او مسدود او معطوب على اي وجه اخر وتنبعث منه (الروائح الكريهه او ترشح منه المياه .
و - كل جورة مرحاض (لم تبني كما يجب كجوره راسخه) او منفذ تفتيش ترشح منه المياه غير مجهزة بغطاء حديدي من الاغطية المقرر استعمالها لمنع دخول البعوض .
ز - كل مزراب او البوب مياه قلدره او مجرى او قرن يتصل بالخدمة النفايات بشكل مزعج وضاراً للآخرين .
ح - تنظيف البسط والسجاجيد وما شابهها في الشوارع بين الناحية السادسة صباحاً والناحية ليلاً .
ط - رمي او طرح اية مواد في الشوارع على وجه فيها في الاخيرين .

هكذا من الأشغال

المادة ٧٦ - يحظر كل شخص ان يقوم بنفسه او يسمح لاحد افراد عائلته بأن :

- أ - يطرح او يضع اية اقدار او نقايات او مواد كريمة اخرى او ان يتغوط في اي شارع او ساحة .
- ب - يلقي نقايات او اشياء اخرى على اي شارع او ساحة على وجه يسبب ضررا او مضايقة للجمهور .
- ج - ان يبقي او يضع في اي شارع او ساحة الات او ماكينات خربة او نقايات حديدية (خردة) او خجارة او ردم بناء او غير ذلك من المواد .
- د - ان يترك حيوانا في شارع او يربطه فيه او يدعه هائما على وجهه .
- هـ - يضع او يترك اية مواد او اشياء اخرى على الشارع او يسمح بمرور اي مواد فوق الشارع على وجه يتعارض مع سلامة وحرية السير والمرور فيها دون ان ينال تصريحاً كتابيا بذلك من المجلس البلدي .
- و - يخفر اية طريق او تسبب في اجراء حفريات اجراها فيها دون ان ينال تصريحاً كتابيا من البلدية .
- ز - ان يتعرض لاية علامة من علامات البلدية او اعلان من اعلاناتها او مصباح من مصابيح الشوارع او شجرة مغروسة على جانب اي شارع او يلحق ضررا بأي شيء مما تقدم .
- ح - ان يشغل اي ميكرفون او راديو (مكبر صوت) او راديو او تلفزيون على وجه يقلق راحة الآخرين .
- ط - يستجدي او يساعد ولدا صغيرا على الاستجداء في شارع او مكان عام .
- ي - يحدث او يستبقي اي مكرهه من المكاره الصحية المبينة في المادة السابقة وقانون الصحة العامة لسنة ١٩٦٦ .

المادة ٧٧ - كل فعل او حالة من الحالات الواردة في المادتين السابقتين تعتبر مخالفة لاحكام هذا النظام .

المادة ٧٨ - لمأمور الصحة من اجل القيام بواجباته صلاحية الدخول الى اي عقار خلال ساعات النهار وله اتخاذ الاجراءات الضرورية للكشف على نقاط الضرر .

المادة ٧٩ - يجوز للمجلس بناء على تقرير مأمور الصحة قبل احالة المالك للمحاكمة ان يشعره بلزوم ازالة المكرهه خلال المدة التي يعينها على الوجه الذي يعينه وان تخلف عن ذلك اجاز للمجلس ان يزيل المكرهه على نفقة المالك وتحصل التكاليف منه كما تحصل اموال البلدية ويكون قرار المجلس بتقدير النفقات نهائيا .

المادة ٨٠ - يستوفي المجلس رسما سنويا مقابل جمع النفايات ومن الفئات التالية :-

	فلس	دينار
أ - عن كل محل تجاري	٦٠٠	-
ب - عن كل وحدة سكن	٦٠٠	-
ج - عن كل مطعم	١٠٠	٢
د - عن كل حرفة او صنفه متوسطه	٥٠٠	١٠٠
هـ - عن كل منجرة او معدده	١٠٠	١٠٠
و - عن كل حظيرة لحيوانات	١٠٠	١٠٠
ز - عن كل حظيرة خاصة بالدواجن	٢٠٠	١٠٠

المادة ٨١ - لايجوز لأي شخص ان يباشر حفر جوره امتصاصية في اي شارع عام او ضمن منطقة البلدية الا بعد الحصول على تصريح من المجلس .

المادة ٨٢ - لايجوز اعطاء مثل هذا التصريح الا بعد ان يقدم الطالب مخططا يبين فيه حجم تلك الحفرة وطول ابعادها وجميع الانشاءات المكتملة والمواد التي تبنى عليها .

المادة ٨٣ - لايجوز انشاء جوره مرحاض على بعد يقل على بعد اربعة امتار من اية بناء او على بعد يقل عن ثمانية امتار من اي صهريج ماء او بئر .

المادة ٨٤ - يحق للمجلس ان يرفض اعطاء التصريح اذا رأى ان المكان المئوي اجراء تلك الانشاءات فيه غير مناسب لمثل هذه الغاية او يحتمل ان يؤدي الى اضرار او يتعارض مع مشروع قائم او سيقام في تلك المنطقة .

المادة ٨٥ - يعمل لكل جورة امتصاصية منهل ذو غطاء حديدي متين .

المادة ٨٦ - يجب ان يكون المصرف او المجرى المؤدي الى المنهل منشأ بشكل في يمنع تسرب المياه والروائح الكريهة .

المادة ٨٧ - يستوفي المجلس ريع دينار عن كل متر مكعب حجم فارغ للانشاءات التي تقام بغاية هذا القصد وكل نظام بدون اجحاف استيفاء اي مبلغ اخر من اجل اعادة اصلاح الشارع الذي جرت فيه الانشاءات .

المادة ٨٨ - تسرى احكام هذا الفصل على الحفر او الجور المهمة اذا اعيد استعمالها لحفر امتصاصية .

الفصل العاشر

تجميل البلدية

المادة ٨٩ - يجوز للمجلس ان يكلف مالك اي ساحة او عرصة على شارع ببناء سور بارتفاع معين حولها واذا لم يتم ذلك يجوز للمجلس انشاؤه على نفقة المالك وتحصل النفقات منه وكأنها اموال البلدية .

المادة ٩٠ - تقوم البلدية بفرس الاشجار على جوانب الشوارع وفي المنتزهات والحدائق العامة وفي المقابر والدارس والحدائق الاجراءات الكفيلة بصيانة هذه الاشجار .

المادة ٩١ - يحظر على اي شخص ان يتلف او يقطع الازهار او اى ثبات او شجر من اشجار الزينة او يلحق بها ضررا بأي وجه من الوجوه .

الفصل الحادي عشر

نظام المياه

المادة ٩٢ - يكون للالفاظ والعبارات التالية الواردة في هذا الفصل المعاني المخصصة لها الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :

الرئيس :	رئيس البلدية .
الطالب :	كل من يقدم بطلب للاشتراك بالمياه .
المشارك :	كل من يوافق الرئيس على طلبه بالاشتراك في الماء بعد دفع الرسوم المقررة .

هكذا من الأشغال

الانبوب الرئيسي: الانبوب الذي امدته المجلس لتوزيع المياه بصورة عامة وليس المستهلكين كافراد ويشمل اي جهاز مستعمل مع ذلك الانبوب .

انبوب التوزيع : ذلك الجزء من الانبوب الممد لتزويد المياه من الانبوب الرئيسي الى الاماكن المزودة بها والواقع بين الانبوب الرئيسي وعدد المشترك والذي يخضع لقوة الضغط من الانبوب الرئيسي .

انبوب التزويد : الانبوب الواقع بعد عداد المياه والمعد لتزويد المشترك بالماء ويكون عادة ملكا للمشارك .

اجهزة المياه : الانابيب والحفريات والحابس والصمامات والعدادات ومستودعات المياه والاجهزة المماثلة الاخرى التي لها علاقة بتزويد المياه .

المادة ٩٣ - تقدم طلبات الاشراف او قطع او وصل او ازالة العداد او كل ما يمت بصلة الى شبكة المياه من صاحب الملك 'و' وكيله .

المادة ٩٤ - على طالب الاشتراك بالماء للاستهلاك من منطقة التوزيع ان يتقدم بطلبه الى الرئيس على النموذج المقرر بعد دفع مبلغ ٢٥٠ فلساً تمثله .

المادة ٩٥ - بعد ان تجرى المعاملة الرسمية اللازمة على الطلب والموافقة النهائية من الناحيتين الفنية والصحية تستوفي من الطالب مبلغ دينارين كرسوم تأسيس ويستثنى من ذلك الذين سبق التمديد لهم قبل تأسيس المجلس البلدي .

المادة ٩٦ - تستوفي البلدية من المشترك دينار واحد كتأمين ويبقى هذا المبلغ امانة لديها حتى نهاية اشتراكه وفي حالة تقصيره عن تسديد اثمان المياه المطلوب يقطع المبلغ المستحق عليه من التأمين ويرد اليه الباقي واذا لم يكف التأمين لتسديد المبلغ المطلوب يحصل الباقي في الطريقة التي يحصل بها اموال البلدية .

المادة ٩٧ - تعين كمية المياه التي يستهلكها المشترك بواسطة عداد خاص وبالمتر المكعب ويوضع العداد في المكان الذي يعينه موظف البلدية المختص .

المادة ٩٨ - تستوفي البلدية الرسوم والامنان عن الخدمات والادوات التي تقدمها كما يلي :

النوع	القيمة	
	فلس	دينار
عداد مياه جديد قطر ١/٢ انش	١٠٠	٥
ثمن انابيب قطر نصف انش بمعدل ماسوريتين	٨٠٠	١
ثمن محبس قطر نصف انش	٤٠٠	—
ثمن لوازم انابيب	٤٠٠	—
رسم تركيب العداد	٢٥٠	—
رسم الانابيب سعر المتر الواحد	١٠	—
ثمن صندوق العداد	٢٠٠	١

المادة ٩٩ - يحفظ العداد ضمن صندوق حديدي مقفل بعد ختمه بخاتم البلدية ويحظر على المشترك احدثات او تغيير او تبديل او اضاءة او فك الصندوق او اية اختتام تكون البلدية قد وضعتها كما يحظر استعمال اي مفتاح يطابق المفاتيح التي تستخدمها البلدية لفك العدادات .

المادة ١٠٠ - يقوم المشترك بتمديد انابيب التزويد الخاصة على نفقته الخاصة ويجب ان تكون هذه التمديدات مستوفية الشروط الفنية والصحية وتكون انابيب التزويد ملكا للمشارك وعليه صيانتها واصلاحها واستبدال التالف منها على نفقته الخاصة .

المادة ١٠١ - اذا كانت انابيب التوزيع تخدم اكثر من مشترك واحد فان البلدية تستوفي من المشتركين النفقات والاجور بالتساوي او بنسبة طول انبوب التوزيع التي تجاور كل منهم والبلدية الحق بالسماح بتمديد انابيب فرعية من انبوب التوزيع ولا يحق للمشارك او المشتركين الاضلين الاعتراض على مذهب هذه القواعد الا اذا ادى ذلك الى منع وصول المياه اليهم .

المادة ١٠٢ - يحق للموظف المختص ان يدخل خلال ساعات النهار ما بين الساعة السادسة صباحا والسادسة مساء منزل المشترك بالمياه بقصد :-

أ - فحص جهاز المياه والتحقق من عدم ضياع او سوء استعمال المياه من قبل المستهلك .

ب - قراءة عداد المياه .

ج - اصلاح اي جهاز من اجهزة المياه عند التأكد من وجود عطل فيها .

المادة ١٠٣ - تكون مدة دورة المياه شهرين وتتم قراءة العدادات كل شهرين مرة وعلى قارئ العدادات بعد تسجيل الكمية المستهلكة ان يسلم اعلان مقطوعة المياه الى المشترك فور قراءة العداد .

المادة ١٠٤ - اذا حصل اي خلاف على كمية المياه المستهلكة حسب تسجيل العداد الخاص يلزم المشترك بضمن المياه التي سجلها العداد ما لم يثبت ان العداد لم يسجل تسجيلا صحيحا وذلك بموجب طلب يقدم من المشترك لرئيس البلدية الذي يأمر بفحص العداد من قبل موظف مختص مقابل دفع مبلغ ٢٥٠ فلس رسم لفحص العداد .

المادة ١٠٥ - اذا ظهر ان عطلا قد طرأ على العداد او توقف عن تسجيل الكمية المستهلكة من المياه تستوفي البلدية ثمن المياه على اساس معدل الكمية التي سجلها العداد خلال الدورة السابقة للشهرين الذين اصبح فيها العداد غير صالحا وفي هذه الحالة يقطع الماء عن المشترك حتى يصلح العداد او يبدله .

المادة ١٠٦ - لرئيس البلدية الحق بقطع المياه عن المشترك في الحالات التالية :

أ - اذا لم يدفع ثمن المياه المستحقة عليه خلال اسبوع من تبليغه اعلان مقطوعة المياه .

ب - اذا جرى تغيير في عداد المياه او في مواسير المياه التي توصل العداد بالخط الرئيسي دون علم البلدية .

ج - اذا حاول التلاعب بقصد السرقة .

د - اذا عارض اي موظف من موظفي البلدية في تأدية وظيفته .

هـ - اذا لم يسمح لغيره بالمد من انابيب التوزيع الخاصة به .

و - اذا خالف الشروط الصحية .

المادة ١٠٧- تقوم البلدية بإعادة وصل الماء المشترك اذا ازال الاسباب التي ادت الى قطع الماء لقاء مبلغ خمسمائة فلس اما في حالة قطع الماء بسبب تعطل العداد الخاص به فيعاد ايصال الماء له بدون مقابل اذا لم يكن التعطيل مقصودا او بسبب سوء استعمال .

المادة ١٠٨- يحظر على اي شخص ان :-

- أ - يفتح او يغلظ باني داعمي اي قفل او حنفية او محبس او منهل او ما شابهها من اجهزة مشروع المياه .
- ب - يعبث بخطوط المياه بآية طريقة كانت او ان يقوم بتحويل المياه من اي مكان الى آخر بدون موافقة البلدية .
- ج - يقوم بأي عمل من شأنه التسبب بتلويث المياه او اعاقه جريانها .

المادة ١٠٩- اذا رغب المشترك بقطع المياه نهائيا عليه ان يقدم طلبا بذلك للبلدية ويجري محاسبته واذا لم يقدم مثل هذا الطلب يبقى مسؤولا امام البلدية عن تنفيذ شروط عقد الاشتراك :

المادة ١١٠- لا يحق للبلدية ان تستملك المواسير والوازم التي دفع ثمنها المشترك لايصال المياه لبيته من الخط العام الا اذا دفعت له تعويضا عادلا عن تملكها والا اعيدت اليه بكاملها .

المادة ١١١- البلدية غير مسؤولة عن تأمين ضغط معين او كمية معينة من الماء للمستهلكين كما انها غير مسؤولة عن اي اضرار تنتج عن اي تعطيل في المشروع او عن عدم توفر المياه للمستهلكين .

المادة ١١٢- اذا رغب المشترك في تحويل اشتراكه لشخص آخر فعليه ان يشعر البلدية بذلك ويبقى المشترك الأصلي مسؤولا عن ثمن ما يستهلك من الماء ما لم يتم نقل الاشتراك للطالب الذي عليه دفع النفقات المستحقة .

المادة ١١٣- البلدية المسؤولة عن قراءة العدادات وتحصيل اثمان المياه كما تحصل اموال البلدية الاخرى :

المادة ١١٤- للبلدية الحق في بيع الماء للمستهلكين بواسطة انبوب خاص بسعر ١٠٠ فلس للمتر المكعب .

المادة ١١٥- تستوفي البلدية اثمان المياه كما يلي :-

فلس	
أ - من ١ - ٣ متر مكعب في الدورة	١١٠ للمتر المكعب الواحد
ب - من ٤ - ١٥ متر مكعب في الدورة	٨٠ للمتر المكعب الواحد
ج - من ١٦ - فما فوق متر مكعب	١٠٠ للمتر المكعب الواحد
د - على ان لا تقل المقطوعة خلال الشهرين عن ٤٠٠ فلس	

المادة ١١٦- تستوفي البلدية غرامة قدرها ١٠٪ من قيمة الاستهلاك اذا تأخر المشترك عن الدفع شهرا من تاريخ التبليغ و ٢٠٪ اذا زادت عن المدة ستة اشهر و ٥٠٪ اذا زادت مدة التأخير عن سنة .

المادة ١١٧- تمنى اماكن العبادة من اثمان المياه .

هكذا من الأشغال

الفصل الثاني عشر

احكام عامة

المادة ١١٨- تعتبر الرخص الصادرة بموجب الانظمة السارية المفعول قبل بدء العمل بهذا النظام انما رخص قانونية سارية المفعول الى آخر شهر كانون اول من هذا العام .

المادة ١١٩- يستوفي المجلس البلدي الرسوم التالية عن الاعمال التالية :-

- أ - عن اعطاء اي صورة طبق الاصل عن رخصة او ايصال ١٠٠ فلس
- ب - عن اصدار اي شهادة او مستند ختم بخاتم البلدية ٢٠٠ فلس
- ج - عن كل لوحة او نمرة يصدرها المجلس بموجب هذا النظام ١٠٠ فلس

المادة ١٢٠- أ - يجوز للمجلس تلزم او احالة تعهد اي سوق من اسواق البلدية او اي رسوم اخرى والتعاقد مع الاشخاص او الشركات على جباية اي رسم يحق للمجلس تحصيله بموجب هذا النظام ويعتبر دفع الرسم للملتزمين كأنه للمجلس البلدي .

ب - يقتضي على كل ملزم لاي رسوم بلدية ان يحمل اثناء عمله شهادة تحمل خاتم البلدية وتوقيع رئيسها تشير بأنه مقبوض من قبل المجلس بتحصيل الرسوم التي تعهد بتحصيلها وعلى الملزم ابراز شهادته هذه عند الطلب .

المادة ١٢١- يحق للمجلس البلدي تحصيل النفقات والروايد والرسوم التي تستوفي لصالح البلدية عملا بهذا النظام بالطريقة التي تحصل فيها اموال البلدية حسب قانون البلديات .

المادة ١٢٢- يحق لرئيس المجلس البلدي ان يقوم بأي عمل يطلب من اي شخص القيام به بموجب احكام هذا النظام اذا تخلف ذلك الشخص عن القيام به وان يطالب بجميع النفقات التي يتكبدها في هذا السبيل .

المادة ١٢٣- أ - كل من قام عمل يخالف لاي نص بهذا النظام .

ب - كل من تخلف عن العمل بموجب اخطار وجه اليه من البلدية وفقا لهذا النظام وطلب منه بموجبه القيام بأي عمل او بالتوقف عن اي عمل ضمن المدة التي يحددها رئيس البلدية في اخطاره .

ج - كل من عارض او مالع او اعاق اي موظف من موظفي البلدية عن القيام بواجبه .

د - كل من قام بعمل خلافا للتعليمات التي يصدرها اليه رئيس البلدية بموجب احكام هذا النظام يعتبر انه ارتكب مخالفة لنظام البلدية ويعاقب لدى ادانته بغرامة لا تتجاوز عشرين دينارا وتقرض عليه غرامة اضافية لا تزيد عن دينار واحد من كل يوم تستمر فيه المخالفة .

المادة ١٢٤ - يلغى كل نظام سابق الى المدى الذي يتعارض فيه مع احكام هذا النظام .

١٩٧١/١٢/٣٠

أخيراً طلال

وزير دولة	وزير الخارجية	وزير الانشاء والتعمير	رئيس الوزراء
اميل الطوري	عبدالله صلاح	صبيحي امين عمرو	احمد اللوزي
وزير الثقافة والاعلام والسياحة والآثار	وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية	وزير دولة للشؤون رئاسة الوزراء	وزير العدل
عدنان ابو عوده	يعقوب ابو غوش	مازن العجلوني	فواز الروسان
وزير الصحة	وزير الداخلية	وزير المواصلات	وزير الاقتصاد الوطني
محمد البشير	ابراهيم الحياشنة	محمد خلف	عمر عبداللہ
وزير المالية والنقل	وزير الاشغال العامة	وزير الاجتماعية والعمل	وزير التربية والتعليم والاعراف
اليس المعشر	محمد الفرعان	مصطفى دودين	اسحق الفرعان

نخ الرئيس للسلطة

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧١/١٢/٢٥
نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٣) لسنة ١٩٧٢

نظام معدل لنظام عداوات موظفي وكالة الانباء الاردنية

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام عداوات موظفي وكالة الانباء الاردنية لسنة ١٩٧٢) ويقرأ مع النظام رقم (٨٣) لسنة ٧١ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تضاف المادة التالية تحت رقم (٦) الى النظام الاصلي :

المادة ٦ :

أ - يجوز الجمع بين العداوات المنصوص عليها في الفقرتين (أ ، ب) من المادة الثالثة من هذا النظام وعلوة غلاء المعيشة الاضافية .

ب - تمنح العداوات المذكورة في المادتين (٣ ، ٤) من هذا النظام للموظفين الذين يعملون في وكالة الانباء الاردنية او يتدربون للعمل فيها ولا تمنح لاي موظف في ملاك الوكالة ينتدب للعمل في الوزارات والدوائر الاخرى .

ج - لا تمنح علوة غلاء المعيشة الاضافية للموظفين الذين يعملون او يتدربون للعمل في مكتب بيروت .

١٩٧١/١٢/٢٥

أخيراً طلال

وزير دولة	وزير الخارجية	وزير الانشاء والتعمير	رئيس الوزراء
اميل الطوري	عبدالله صلاح	صبيحي امين عمرو	احمد اللوزي
وزير الثقافة والاعلام والسياحة والآثار	وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية	وزير دولة للشؤون رئاسة الوزراء	وزير العدل
عدنان ابو عوده	يعقوب ابو غوش	فواز الروسان	
وزير الصحة	وزير الداخلية	وزير المواصلات	وزير الاقتصاد الوطني
محمد البشير	ابراهيم الحياشنة	محمد خلف	عمر عبداللہ
وزير المالية والنقل	وزير الاشغال العامة	وزير الاجتماعية والعمل	وزير التربية والتعليم والاعراف
اليس المعشر	محمد الفرعان	اسحق الفرعان	

هكذا من الأهل

نحى الحسين لله ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٧١/١٢/٢٢
تأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٤) لسنة ١٩٧٢

نظام معدل لنظام الاسكان لموظفي البنك المركزي الاردني

ومستخدميها

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الاسكان لموظفي البنك المركزي الاردني ومستخدميها لسنة ١٩٧٢)
ويقرأ مع النظام رقم (٩) لسنة ١٩٧٠ المشار اليه فيما بعد بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ
نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (١٢) من النظام الاصلي بالغاء ما جاء في الفقرتين (ب، ج) منها والاستعاضة عنه بما يلي :-
ب - اذا استقال المستفيد وقبلت استقالته او سرح من الخدمة في البنك تستعمل كافة حقوقه ومكافاته
وتعويضاته في البنك في تسديد القرض وفوائده ويستمر بعد ذلك في تسديد الرصيد المتبقي على
اقساط شهرية يتفق على مقدارها وعددها في حينه .
ج - اذا توفي المستفيد تستعمل كافة حقوقه ومكافاته وتعويضاته ومبالغ التأمين على حياته ان وجد في
تسديد القرض وفوائده ، واذا لم تكف لذلك يستمر ورثته الشرعيون في تسديد الرصيد المتبقي
على اقساط شهرية يتفق على مقدارها وعددها في حينه .

١٩٧١/١٢/٢

أحمد الحسين طلال

وزير دولة	وزير الخارجية	وزير الانشاء والتعمير	رئيس الوزراء وزير الدفاع احمد اللوزي
--------------	------------------	--------------------------	--

وزير الثقافة والاعلام والسياحة والآثار عدنان ابو عوده	وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية يعقوب ابو غوش	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء فواز الروسان	وزير الصحة
---	---	--	---------------

وزير الصحة	وزير الداخلية	وزير المواصلات	وزير الزراعة	وزير الاقتصاد الوطني
محمد البشير	ابراهيم الحباشنة	محمد خلف	عمر عبد الله	عمر النابلسي

وزير المالية والنقش اليس المعشر	وزير الاشغال العامة محمد الفرخان	وزير الشؤون لاجتماعية والعمل	وزير التربية والتعليم والاعراف والشؤون والمقدسات الاسلامية اسحق الفرخان
---------------------------------------	--	------------------------------------	--

نحى الحسين لله ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧١/١٢/٣٠
تأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٥) لسنة ١٩٧٢

نظام معدل لنظام سوق الجملة المركزي للخضار والفواكه في عمان

صادر بمقتضى المادة (١) من قانون البلديات لسنة ١٩٥٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام سوق الجملة المركزي للخضار والفواكه في عمان لسنة ١٩٧٢)
ويقرأ مع النظام رقم (١٤) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كنظام
واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة الثانية من النظام الاصلي باضافة العبارة التالية الى آخر المعنى المخصص للمظة (السوق) الواردة فيها :
(وتشمل ثلاثة حفظ وتخزين الخضار والفواكه)

المادة ٣ - تصنف المادتان التاليتان الى النظام الاصلي تحت رقم (٢٩ ، ٣٠) ويعد ترقيم المادتين (٢٩ ، ٣٠) من
النظام الاصلي برقم (٣١ ، ٣٢) .

المادة ٢٩ :

يشرف على ادارة التلاجة وتشغيلها جهاز من الموظفين والمستخدمين يرأسهم موظف فني مختص .

المادة ٣٠ :

يضع مجلس الادارة النظام الداخلي للتلاجة ويحدد اجور التخزين فيها وشروطه وكيفية استلام وتسليم
البضاعة والمستندات والتأجيل اللازمة لمختلف اعمال التلاجة .

أحمد الحسين طلال

١٩٧١/١٢/٣٠

وزير دولة	وزير الخارجية	وزير الانشاء والتعمير	رئيس الوزراء وزير الدفاع احمد اللوزي
--------------	------------------	--------------------------	--

وزير الثقافة والاعلام والسياحة والآثار عدنان ابو عوده	وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية يعقوب ابو غوش	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء مازن العجلوني	وزير الصحة
---	---	---	---------------

وزير الصحة	وزير الداخلية	وزير المواصلات	وزير الزراعة	وزير الاقتصاد الوطني
محمد البشير	ابراهيم الحباشنة	محمد خلف	عمر عبدالله	عمر النابلسي

وزير المالية والنقش اليس المعشر	وزير الاشغال العامة محمد الفرخان	وزير الاجتماعية والعمل مصطفى دودين	وزير التربية والتعليم والاعراف والشؤون والمقدسات الاسلامية اسحق الفرخان
---------------------------------------	--	--	--